



المخمس ٢٠١٧/٢٠١٧ الموافق ١٨ ربيع الأول ١٤٣٩ هـ، العدد ٧٩١٣ السنة الثانية والعشرون

Thursday 7/12/2017 Issue No. 7913 Volume 22

## الأيام

### هل تتحول تايلاند مركزاً للجهاديين؟

تشير هزيمة تنظيم "داعش" واندلاع أعمال عنف مرتبطة بهذا التنظيم في جنوب شرقي آسيا بوضوح إلى احتمال تدهين عهد جديد من الإرهاب الجهادي العابر للحدود الوطنية في تلك المنطقة.

فقد أشارت التقارير المتكررة - لكن غير المدعومة بالأدلة- بشأن نشاط تنظيم "داعش" في تايلاند، تساؤلات حول هشاشة الوضع في منطقة جنوب تايلاند ذات الغالبية المسلمة، خاصة فيما يتعلق بالتأثير الجهادي على التمرد العسكري طويل الأمد وسط المسلمين هناك.

التقرير الصادر عن "مجموعة الأزمات" تحت عنوان "الحركة الجهادية في جنوب تايلاند؛ شبح التهديد"، يشير إلى أنه لا يوجد دليل حتى الآن يشير إلى نجاح الجهاديين في تحقيق اختراق وسط الانفصاليين، الذين يقاثلون من أجل ما يعتبرونه تحرير وطنهم، المسمى بـ "فاطاني".

لكن هذا الصراع، فضلا عن المخاوف بشأن عمليات لـ "داعش" في تايلاند، يثير مخاوف بشأن وجود خطر إرهابي جديد. هذه المخاوف ليست غير عقلانية، لكنها مغلوطة بصورة كبيرة، وينبغي ألا تحجب كارثة التمرد في جنوب تايلاند، والحاجة لإنهائه.

تشكل المحادثات المباشرة بين قادة التمرد والحكومة أولوية، إذ إن إقامة نظام سياسي غير مركزي يمكن أن يساعد على معالجة المطالم في الجنوب، والحفاظ على وحدة الدولة التايلاندية في الوقت ذاته.

استغل تنظيمها "القاعدة" و"داعش" الصراعات التي طال أمدها في العالم الإسلامي من أجل خدمة أجدتها، بما في ذلك مناطق تخضع لسيادة دول قادرة، لكن سلطة حكومتها المركزية ضعيفة.

خلال عهد "داعش" كان الجهاد العابر للحدود في جنوب شرقي آسيا في معظمه عبارة عن ظاهرة تبدأ من "الأسفل إلى الأعلى"، حيث أعلنت جماعات مسلحة موجودة مسبقاً (مثل تلك الموجودة في إندونيسيا والفلبين) مبايعتها لتنظيم "داعش". وفي هذه البلدان، فضلاً عن ماليزيا وسنغافورة، سعى أفراد وجماعات صغيرة غير مرتبطة بشبكة مسلحين، للانضمام لـ "داعش" أو العمل تحت اسمها.

مع ذلك، لم تظهر إشارات على انضمام المتطرفين في أقصى جنوب تايلاند إلى "داعش" أو حركات جهادية أخرى، ويعود سبب ذلك إلى عدم تعاطف مجتمع الملاي - المسلمين مع الجهاد العابر للحدود، حيث يرفض غالبية رجال الدين المسلمين، سواء أكانوا تقليديين أم إصلاحيين، الإيديولوجية السلفية-الجهادية التي تعتنقها "داعش" و"القاعدة". من المؤكد أن هذا يقلل، ولكن لا يزيل، خطر انضمام بعض الملاي المسلمين للجهاديين.

إن دوافع الانضمام للجماعات الجهادية متباينة، وغير مرتبطة عادة بالأيديولوجيا أو القناعة الدينية. قد تستطيع الدعاية الجهادية أن تؤثر على بعض الأفراد. لكن احتمال

اندماج هؤلاء الملاي المسلمين الذين تحزكهم مشاعر الأخوة، والهوية، أو الإلحاح للضحية - ناهيك عن المظالم التي يشعرون بها ضد الدولة التايلاندية - في حركة تحرير "فاطاني"، وذلك بالنظر إلى جذورها الضاربة في المجتمع المحلي، أكبر من احتمال اندماجهم في الجماعات الجهادية، في الواقع، فإن حركة التمرد وسط الملاي المسلمين تتميز بطابعها المحلي.

تسعى حركة التمرد للحصول على حكم ذاتي على مساحة معينة من الأرض، وهي تسعى للانضمام للنظام الدولي وليس لتدميره. يتبنى قادة حركة تحرير "فاطاني" موقفاً معادياً لـ "داعش" والجماعات المماثلة، ويعتبرون جهات قتالهم دعراً وفاقياً ضد النفوذ الجهادي.

يقول هؤلاء القادة: إن التحالف مع "داعش" أو "القاعدة"، أو تقليد أساليبهم الشهيرة مثل شن تفجيرات انتحارية، و تنفيذ هجمات تتسبب في وقوع ضحايا كثر، سيحرهم من الحصول على شرعية دولية، وسيقوّض الدعم المحلي لهم، وسيستعصي تداخلاً أجنبياً ضدهم.

من غير المرجح أن تتساهل ماليزيا، التي تكافح ضد تهديدات محلية مستوحاة من "داعش" مع فكرة ارتباط قيادات حركة تحرير فاطاني، الموجودة في المنفى على أراضيها، بتنظيم "داعش".

لكن هذا ليس سبباً للشعور بالتراخي. فالجمود المستمر، والانتكاسات التكتيكية، ونفاذ الصبر مع، أو معارضة عملية السلام المطبّقة بين بانكوك وبعض الجهات الانفصالية-أو حتى خيبة الأمل إزاء الاستراتيجية السائدة- يمكن أن يشجع إحدى الحركات المنتمشة على استخدام العنف الشديد في جذابا لبعض المسلمين الناقمين على قادتهم.

إن حركة تحرير فطاني لديها تاريخ من التناقص بين الفصائل، كما أن جبهة التمرد الرئيسية (الجبهة الثورية الوطنية لفطاني) بالغة الضعف، ومع ذلك، ليس هناك مؤشرات واضحة إلى وجود انقسامات أيديولوجية أو جيلية حادة.

يجب موازنة المخاوف بشأن التأثير الجهادي، والمستدّدة بصورة أساسية إلى مقولة: إن الأمور قد تتغير"، مع الاعتقاد التي تشير إلى عدم وجود رغبة لدى قيادات الجماعات المسلحة الحالية للارتباط بتنظيم "داعش" أو جماعات تؤمن بنفس أفكاره. ينبغي أن تعطي الحكومة التايلاندية والمسلمين الملاي - المسلمين الأولوية لإنهاء هذا الصراع الذي أودى بحياة ٧ آلاف شخص منذ العام ٢٠٠٤، وينبغي على الطرفين ألا يضطرفا وبقا لتكهنات بشأن تحقيق الجهاديين لمكاسب في تلك المنطقة. كلما طال أمد الصراع زاد خطر ارتفاع حدة الاستقطاب، واشتداد حدة التمرد الذي قد ينتشر خارج عمق الجنوب، فضلاً عن إمكانية حدوث حسابات خاطئة قد يستغلها جهاديون عابرون للحدود.

إن خروج مقاتلي "داعش" من الشرق الأوسط، والانتصار العائلي لـ "داعش" في مدينتي "مراوي" و "مينداناو" الفلبينيتين، والدعوات التي تطلقها "داعش" و"القاعدة" للانتقام للروهيفغا الذين أجبروا على الفرار من ميانمار، كل هذا قد يمثل مصدراً للاضطرابات في المنطقة.

ولمعالجة هذه المخاطر المتعددة، ينبغي أن يُبلغ بانكوك و"الجبهة الثورية الوطني لفاطاني" قواعدهم الشعبية في الجنوب بوضوح أنها تأخذنا بجديتها لطلعاتها والشواغل الاجتماعية لشعب الجنوب، فضلاً عن المظالم التي تشعر بها الجماعات المتمردة المختلفة هناك. وهذا يتطلب أن تُعيد الوطنية في تلك العملية، وذلك بهدف إيجاد حل سياسي للجنوب العميق، يكون مركزاً على اللامركزية.

وبوجه عام، ينبغي على الحكومة أن تعيد حق حرية التعبير والتجمع السياسي، حتى يتمكن الناس من التعبير عن رأيهم بشأن طريقة إدارة مناطقهم، ويساهموا في التغيير بصورة سلمية.

عن موقع "المنتدى الاقتصادي العالمي"

# إعادة التفكير في الإسلام السياسي



الربيع العربي: الإسلام السياسي تلقى ضربات قاسية.

بتوفير الوظائف والغذاء والإسكان. وفي مصر، تعلم الإسلاميون هذا الدرس بالطريقة الصعبة. في البداية، بدت الحكومة التي ترأسها محمد مرسي، الذي كان سابقاً قائداً بارزاً في جماعة الإخوان المسلمين، مرغية في العمل ضمن محددات المؤسسات القائمة - وفي الحقيقة، شكل ذلك الاستعداد جزأاً من الأسباب التي جعلت الإسلاميين ينتخبون في المقام الأول.

ولكن، عندما وسّع مرسي سلطته الخاصة وفشل في توفير النمو الاقتصادي والأمن، فإن الدعم الشعبي لحكومته تراجع. ورحب معظم المصريين بعودة الحكم العسكري بعد أن استولى عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع، على السلطة بانقلاب في العام ٢٠١٣.

وفي تونس، تكيف إسلاميو التيار السائد في "حزب النهضة" بقدر أكبر من الحدق، كما تناقش الباحثة مونيكا ماركس في مساهمتها في الكتاب؛ حيث قاموا بحل تحالفهم الحاكم في العام ٢٠١٣ في أعقاب الفضب الشعبي من العفوات الأمنية وعدم الاستقرار الاقتصادي، وهي خطبة حالت دون حدوث مواجهة مع العلمانيين، والتي ربما كانت ستهدد بقاء الحزب على المدى الطويل.

في العديد من الأماكن، أدركت الأحزاب الإسلامية أيضاً أنها لا تتمتع باحتكار للسياسة المدنية؛ في مصر في العام ٢٠١٢، شكل السلفيون - الأهدأ حتى ذلك الوقت - حزبهم الخاص وكسبوا شريحة من الناخبين المتدينين.

وفي الأثناء، لم تؤيد المؤسسات الدينية، مثل الأزهر، الإسلاميين. وكثيراً ما عرضت حتى الأحزاب العلمانية، مثل "حزب تداء تونس" التونسي، بعض القواعد الإسلامية في برامجها من أجل تعزيز صديقيتها الثقافية.

وفي جنوب شرقي آسيا، كما بين العالم السياسي جوزيف تشينغونغ في الفصل الذي أسهم به في الكتاب، أدرج معظم الأحزاب السياسية تقريباً مسألة إعادة الأسلمة في برامجها، بطريقة قوضت العلامة الإسلامية المميزة.

لم تنتج الثورات العربية في ٢٠١٠- ٢٠١١ حكماً واضحاً في النين بين المعسكرين، السياقي والجوهري. ولكن، وكما بين الكاتب، فإن أغلبية من الأدلة تدعم الجانب السياقي. ويكتب حميد وماكانتس: "إن الديمقراطية تُكهن وتشجع كل الأحزاب، سواء كانت إسلامية أو غير ذلك، على السعي إلى المركز، أيا يكن ما يعنيه ذلك."

ويعرض حزب النهضة التونسي الدليل الأكثر إقناعاً على هذه الحجة، فبعد فوزه بأكثرية برلمانية في العام ٢٠١١، أمضى الحزب سنوات في مناقشة نص لدستور جديد، مع نفسه ومع منافسيه.

وربما كانت النتيجة هي الوثيقة الأساسية الأكثر علمانية في أي دولة عربية، وواحدة تسمى "حرية الضمير" - بمعنى الحق في اعتناق أو عدم اعتناق أي معتقدات دينية، وحرية تغيير الديانة.

وهذا حق أكثر اتساعاً من "حرية الدين"، التي تسمح لغير المسلمين بممارسة معتادهم، لكنها لا تسمح لهم بتحويل مسلمين إلى أديانهم، والتي تجاهل الملحدون والناس الآخرين من ذوي التوجهات العلمانية.

وكما يلاحظ باحث العلاقات الدولية، بيتر ماندافيل، في فصله في الكتاب، فإن تخلي حزب النهضة الطوعي عن سلطة الحكم أظهر أن المخاوف القديمة من "رجل واحد، صوت واحد، مرة واحدة" كثيراً ما تكون بلا أساس.

وفي الأثناء، في مصر في العام ٢٠١٣، لم يكن الإسلاميون هم الذين وضعوا نهاية للحكم الديمقراطي، وإنما فعل ذلك تحالف غريب بين قادة الجيش، والعلمانيين والسلفيين.

وعلى أي حال، لم يكن مرسي يمتلك الوسائل لمقاومة انقلاب السيسي، كما أظهر رد الفعل السلمي بشكل غامر والعغيث تماماً لأنصار مرسي، الذين ذبح الجيش قرابة ألف منهم بعد احتلالهم ميداناً عاماً في القاهرة.

في نهاية المطاف، يبدو المساهمون في كتاب "إعادة تفكير في الإسلام السياسي" مهتمين بالذهاب إلى ما وراء المناقشات المألوفة الطويلة عن مدى صيد الإسلاميين ويسعى هؤلاء المفكرون إلى فهم ما الذي سيقع للأحزاب الدينية التحول من فاعلين على الهوامش، مقتصرين على المعارضة، إلى فاعلين سياسيين حقيقيين. ولم يعد السؤال المطروح؛ ما الذي يقوله الإسلام عن السياسة؟ وإنما: كيف سيمارس الإسلاميون السياسة؟

كانت إجابة حزب النهضة التونسي عن هذا السؤال إحداث تغيير درامي في بنيته وهويته؛ في العام ٢٠١٦، توقفت الجماعة رسمياً عن تعريف نفسها كحزب إسلامي.

وكتب الغنوشي في هذه المجلة أن حزب النهضة "لم يعد يقبل وصف "إسلامي" - وهو مفهوم شوهه المتطرفون في السنوات الأخيرة - كوصف لنهجه".

وأضاف: "لقد أصبحت تونس أخيراً ديمقراطية بدلاً من كونها النهاية حزياً سياسياً يركز على أجندة عملية ورؤية اقتصادية بدلاً من كونها حركة اجتماعية تناضل ضد القمع والدكتاتورية."

عبر العراق وسورية، وكانت هناك طبيعة الحال صدمة أكبر أيضاً؛ ما يدعى "الربيع العربي" في العامين ٢٠١٠ - ٢٠١١، الذي جلب لإسلاميي التيار السائد قدراً من النفوذ والسلطة أكثر مما تمتعوا به في أي وقت سابق. ولكن هذه الصدمات عملت، بعيداً عن إيضاح طبيعة ومسار الإسلاموية، على المزيد من تكهيز المياه فحسب. وكما يكتب حميد وماكانتس، فإنه "بعد عقود من التكهنات حول ما يمكن أن يفعله الإسلاميون عندما يأتون إلى السلطة، حظي المحللون والأكاديميون - والإسلاميون أنفسهم - بجواب في نهاية المطاف، وهو جواب مربك."

#### السياق في مقابل الجهر

لللقاء الضوء على الموضوع، قام الكتاب المساهمون في كتاب "إعادة نظر في الإسلام السياسي" بحكمة بوضع النقاشات النظرية عن الأيديولوجية الإسلامية جانباً، وقاموا بدلاً من ذلك بدراسة ممارسات وسياسات الأحزاب الإسلامية في السنوات الأخيرة.

ويخصص الكتاب فصلاً للتطورات التي حدثت في تسعة بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا، واستخدموا خبرتهم في إدارة التدرج المنهجي.

بعد ثورات ٢٠١٠ - ٢٠١١، كسب الإسلاميون الانتخابات في

مصر والمغرب وتونس، في حين تورطوا على الفور في الحروب الأهلية الفوضوية في كل من ليبيا وسورية واليمن.

ولم تحدث انتفاضات في الأردن والكويت، لكن الأحزاب الإسلامية في هذين البلدين - والتي لها تراث طويل من المشاركة في الانتخابات والعمل ضمن المؤسسات القائمة - نشطت مع ذلك بفضل الاضطرابات في الأماكن الأخرى، وانطبق الشبه نفسه على الأحزاب الإسلامية في باكستان وجنوب شرقي آسيا.

على الرغم من هذا التنوع، يندرج محللو الإسلام السياسي في هذه الأماكن في فئتين رئيسيتين: الأولى يمكن أن يطلق عليها اسم "وجهة النظر السياقية" The contextualist view، التي تعتقد بأن سياسات وممارسات الأحزاب السياسية لا تقودها الأيديولوجية بقدر ما تقودها الأحداث، وترى إلى هذه الجماعات باعتبار أنها تعمل برد الفعل وتحويل إلى التكيف، وهكذا، على سبيل المثال، أنتج القمع العنيف الذي واجهته جماعة الإخوان المسلمين المصرية في الستينيات نهجاً أكثر حذراً لدى قيادة الحركة، مصحوباً بالتطرف على هامشها.

وفي المقابل، قادت الفرص السياسية التي وفرتها ثورات ٢٠١٠ - ٢٠١١ الجماعة إلى دخول معتزك اللعبة السياسية، كما يلاحظ العالم السياسي، ستيفن بروك، في مساهمته في الكتاب المذكور.

ويعتقد أصحاب النظرة السياقية بأن الجماعات الإسلامية تسعى إلى التكيف مع الظروف والأعراف الخاصة بالبلد المعني (على سبيل المثال، الاعتراف بالأنظمة الملكية في الأردن والمغرب).

والهدف الرئيس لهذه الجماعات هو البقاء على قيد الحياة كمنظمات متماسكة وكفاعلين سياسيين، وفي كثير من الأحيان، لا يعود استخدامها للخطاب الديني كونه "كلاماً إسلامياً" (بكلمات العالم السياسي الفرنسي فرنوا بوروزغات) - أي كطريقة للتعبير عن هوية فريدة من نوعها وإنطاق المظالم، خصوصاً ضد الغرب.

أما المدرسة الثانية للفكر، فهي تلك التي يمكن أن تدعى "وجهة النظر الجوهرية" The essentialist view. وهي ترى أن الإسلاميين هم في الأساس أيديولوجيون، وأن أي تنازلات يقدمونها للمبادئ أو المؤسسات العلمانية هي تحركات تكتيكية بحتة؛ حيث لا تمنعهم مشاركتهم في السياسات الانتخابية من الدعوة إلى الجهاد العنيف أيضاً.

ووفقاً لهذه النظرة، فإن المفهوم الإسلامي الحقيقي للديمقراطية هو "رجل واحد، صوت واحد، مرة واحدة".

وعبارات أخرى، يرى الإسلاميون صندوق الاقتراع مجرد طريق إلى السلطة؛ وبمجرد أن يصبحوا هناك فإنهم يستبدلون الديمقراطية بالثيوقراطية. والنتيجة الطبيعية لهذه الأطرحة هي الفكرة - التي يطرحها بحماس منتقدو الإسلاموية، وإنما يتبناها بعض المنتمين إليها أيضاً - القائلة إن اللاهوت الإسلامي لا يعترف بأي فصل بين الدين والسياسة، وبذلك لا يستطيع الإسلامي الموثوق والحقيقي أن يتخلل عن أجدته الأيديولوجية لصالح مقاربة أكثر براغماتية أو ديمقراطية.

في السنوات الأخيرة، مع ذلك، فعل الإسلاميون السائدون ذلك بالضبط في كثير من الأحيان، وقد فعلوا ذلك في أعقاب النصر، كما حدث في تونس، وفي أعقاب الهزيمة، كما فعلوا في مصر.

وفي الحالتين كليهما، تغلبت القوي السياسية على الالتزامات الأيديولوجية.

وقد أدرك الإسلاميون في مصر وتونس أن ناخبينهم يهتمون أقل بدور الإسلام في الدستور، مثلاً، من اهتمامهم

#### بقلم: أوليفييه روي

ظهر مصطلح "الإسلاموية" Islamism ومكافئه المخفف، "الإسلام السياسي"، وحققت انتشاراً واسع النطاق بعد الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩، وسرعان ما أصبحا حاضرين دائماً في الخطاب السياسي المعاصر. وتم تحت المصطلحين لوصف ظاهرة يزعّم أنها جديدة؛ وجود حركات سياسية يترأسها علماء مسلمون متعلمون يدعون إلى "إعادة أسلمة" البلدان ذات الأغلبية المسلمة (والجمعات الإسلامية في أماكن أخرى)، التي توقفت، في نظرهم، عن أن تكون إسلامية بما فيه الكفاية.

وروجت هذه الحركات للشريعة الإسلامية من خلال الأشكال الحديثة للتعينة الشعبية - على سبيل المثال، إنشاء فروع مخصصة للشباب والنساء والعمل.

واعتمدت هيكلاً تنظيمياً مختلطاً، في نقطة تقاطع بين الأخوية الصوفية التقليدية، التي يمر فيها الأعضاء بخطوات مختلفة من الارتقاء، وبين الحزب السياسي الحديث؛ حيث يقوم مجلس استشاري بتعيين قائد يشرف على اللجان الفنية المخصصة لمجالات سياسية معينة.

وعمل الإسلاميون على مسارين؛ تعزيز حركة اجتماعية يمكن أن تتشارك مع المنظمات المجتمعية والجمعيات الخيرية؛ وإنشاء حركة سياسية تتنافس في الانتخابات وتقوم بدفع أعضائها إلى داخل بيروقراطية الدولة.

بحلول السبعينيات، كانت هذه المنظمات بالكاد جديدة، وكانت الجماعة الإسلامية الأولى والأكثر شهرة هي جماعة الإخوان المسلمين، التي تأسست في مصر في العام ١٩٢٨، ثم

أنشأت في وقت لاحق فروعاً لها في جميع أنحاء العالم العربي، ومع مرور الوقت، تأسست منظمات مماثلة في أماكن أخرى من العالم الإسلامي السني، لكن رجال الدين الإيرانيين والشيعية والمتشددين الذين شاركوا في الإطاحة بشاه إيران في العام ١٩٧٩ ساعدوا على تعريف الإسلام السياسي في الخيال العام؛ ربما لأنهم كانوا أول إسلاميين يسيطرون على

دولة حديثة.

وقد ساعد صعودهم على الترويج لمصطلح "إسلاموي"

أو "إسلامي" بهذا المعنى السياسي - في وسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، والحكومة.

واليوم، لسوء الحظ، يستخدم الصحافيون والعلماء والإسلاميون هذا المصطلح بحرية، ويربطونه بجموعة واسعة من الشخصيات والمجموعات، من راشد الغنوشي، زعيم حزب النهضة "المسلمون الديمقراطيون" في تونس، إلى أبو بكر البغدادي، الخليفة المعين ذاتياً لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ويشبه ذلك استخدام مصطلح "اشتراكي" لوصف كل من السيناتور الأمريكي بيرني ساندرز وزعيم كوريا الشمالية كيم جونج أون.

#### إسلاميو التيار السائد

إحدى الميزات العديدة لكتاب "إعادة تفكير في الإسلام السياسي"، Rethinking Political Islam، وهو مجموعة مدروسة ومفيدة من المقالات التي جمعها شادي حميد وبويليام ماكنيسد - الخبيران الأميركيان البارزان في هذا الموضوع، هي الكيفية التي يشدح بها النقاش حول الإسلام السياسي من خلال تعريف ما يسميه الكاتبان "إسلاميي التيار السائد".

ويستخدم حميد وماكانتس هذا المصطلح للإشارة إلى الأحزاب الإسلامية "التي تعمل ضمن حدود السياسات المؤسسية، وتكون مستعدة للعمل داخل هياكل الدولة القائمة، حتى تلك البنى العلمانية ظاهرياً".

وتشمل المجموعات التي ينطبق عليها هذا الوصف جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن، وحزب الإصلاح في اليمن، وحزب العدالة المزدهر في إندونيسيا، وغيرها الكثير.

يستثنى تعريف حميد وماكانتس حركات مثل "جماعة تبليغي" التي تتخذ من جنوب آسيا مقراً لها، والتي تسعى إلى إعادة أسلمة المجتمع من خلال التبشير بدلاً من السياسة، كما أنه يستثنى الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم القاعدة، التي تدافع عن الجهاد العنيف وتمارسه.

لكن تركيز الكتاب على إسلاميي التيار السائد له ما يبرره، لأنه على ذلك الرغم من أن الجماعات الإرهابية تصنع عناوين الأخبار، فإن الجماعات الأكثر اعتدالاً تتمتع بدعم أعمق وأوسع نطاقاً بكثير في العالم الإسلامي، بحيث تشكل بذلك تحدياً أكبر على المدى الطويل للدول العلمانية لجميع أنواعها. وهي حركات اجتماعية حقيقية ذات أهداف ملموسة قصيرة الأجل، وإن كانت تؤيد فكرة الخلافة العالمية، فإنها تعتبرها حلماً قصياً بعيد المنال.

في الوقت الراهن، تسعى هذه الحركات إلى التساكن مع المؤسسات القائمة، وبناء الدعم من خلال إنشاء الجمعيات الخيرية التي تملأ الفجوة التي خلفها سوء الحكم في الكثير من أنحاء العالم الإسلامي.

وبحسب النوايا الذي يصنعه ذلك، تحاول هذه الحركات إقناع الناس بـ"العودة" إلى الإسلام من خلال التقوى، ارتياد المساجد، والصلاة علناً في الأماكن العامة؛ وارتداء الحجاب بالنسبة للنساء.

وهي لا تتحدى بشكل معلن شرعية الحكومات العلمانية، وإنما تحاول بدلاً من ذلك التأثير عليها؛ فتدخل الساحة الانتخابية عندما يسعج لها بذلك، وهي مفتوحة على الانضمام إلى الائتلافات السياسية. وهي ترفض ممارسة التكفير (اتهام المسلمين الآخرين بالردة) ولا تروج للتمرد المسلح الاض إسرائيل.

وهي لا تلجأ إلى حمل السلاح إلا نادراً، فقط عندما تتعرض للهجوم، وعلى الرغم من أنها تتهم القوى الغربية بالاستعمار الجديد و"العنوان الثقافي"، فإنها تبقى الباب مفتوحاً دائماً أمام الاتصالات والتفاوض وتجدر الإشارة إلى أن منتقدي ومعارضى هذه الجماعات يتهمونها منذ فترة طويلة، وعادة من دون أدلة كثيرة، بامتلاك أجنداث خفية وممارسة الاندواجية لإخفاء نواياها ومعتقداتها الأكثر تطرفاً).

#### الصدمتان التوأمان

هذه صورة مألوفة إلى حد ما. لكنها وضعت في السنوات الأخيرة في إطار غير مألوف، بفضل ما يسميه حميد وماكانتس "الصدمتان التوأمان": الانقلاب العسكري في مصر في العام ٢٠١٣، الذي أطاح بالحكومة المنتخبة إسلامية القيادة بعد أن قضت بالكاد سنة في السلطة؛ وظهور دويلة "داعش" في العام ٢٠١٤ في أعقاب هجمة المجموعة الوحشية